الأمم المتحدة

A/HRC/RES/33/16

الجمعية العامة

Distr.: General
5 October 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ١٠ من جدول الأعمال

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

١٦/٣٣- تقديم المساعدة التقنية إلى اليمن وبناء قدراته في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويشير إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يؤكد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية،

وإذ يشير إلى قرارات مجلس الأمن ٢٠١٤(٢٠١١) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و٢٠٥١(٢٠١٢) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ و٢١٤٠(٢٠١٤) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، وقرارات مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٨ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و٢٩/١٩ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، و٢٢/٢١ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، و٣٢/٢٤ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، و١٩/٢٧ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، و١٨/٣٠ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٢٢١٦(٢٠١٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥،

وإذ يسلّم بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عاملان رئيسيان في ضمان قيام نظام عدالة نزيه ومنصف وكذلك، في نهاية المطاف، في تحقيق المصالحة والاستقرار في البلد،

GE.16-17222(A)
1617222

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يرحب بقبول الأحزاب السياسية اليمنية إكمال عملية الانتقال السياسي على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ويؤكد الحاجة إلى تنفيذ التوصيات المقدمة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني وإتمام صياغة دستور جديد،

وإذ يرحب أيضاً بنتائج اجتماع الأحزاب السياسية اليمنية الذي عقد في الرياض في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٥ وبالتزامها بإيجاد حل سياسي للنزاع في اليمن على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦(٢٠١٥)، وبجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى اليمن،

وإذ يرحب كذلك بالمشاركة الإيجابية لحكومة اليمن في محادثات السلام التي استضافتها الكويت وبتعاونها مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ويشجع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في اليمن،

وإذ يشير إلى النداء الذي وجهه لإجراء تحقيق في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، وإلى النداءات ذات الصلة الموجهة من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان،

وإذ يحيط علماً بالتقرير المفصل الأولي الذي أصدرته اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في آب/أغسطس ٢٠١٦، وإذ يرحب بتمديد ولاية اللجنة الوطنية لمدة سنة أخرى، وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ٩٧ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، لكي تتمكن اللجنة من إنجاز ولايتها،

وإذ يلاحظ بقلق مستوى التعاون بين اللجنة الوطنية والمفوضية السامية،

وإذ يرحب بأعمال اللجنة الوطنية، كما وردت في تقريرها الأولي، ويشجعها على مواصلة العمل بشكل مكثف من أجل إنجاز مهمتها خلال الفترة المحددة، وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ٩٧،

وإذ يدرك ما جاء في تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أن حالة الطوارئ الإنسانية الراهنة تؤثر في التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وإذ يعي أيضاً أن على أطراف النزاع ضمان تيسير وصول المعونة الإنسانية وعدم إعاقة وصولها،

١- *يحيط علماً* بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في اليمن[(١)]، وبالنقاش الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والثلاثين، ويلاحظ باهتمام بيان الحكومة اليمنية وتعليقاتها بشأن التقرير ويرحب باستعدادها التعاون مع الأمم المتحدة والمفوضية السامية؛

(١) A/HRC/33/38.

٢- *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء التجاوزات والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المنطبق في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات الناشئة عن الاستمرار في تجنيد الأطفال، واختطاف الناشطين السياسيين، والانتهاكات في حق الصحفيين، وقتل المدنيين، والهجمات على البنى التحتية المدنية، بما يشمل المستشفيات وسيارات الإسعاف، ومنع وصول الإغاثة والمعونة الإنسانية، وقطع إمدادات الكهرباء والمياه؛

٣- *يدعو* جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ووقف الهجمات التي تستهدف المدنيين فوراً وكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين في جميع أنحاء البلد، كما يدعوها إلى تيسير توصيل السلع والخدمات الإنسانية الأساسية؛

٤- *يدعو* حكومة اليمن إلى اتخاذ المزيد من التدابير لحماية المدنيين، وضمان مواصلة الجهود من أجل التحقيق الفعال الذي تقوم به اللجنة الوطنية بهدف إنهاء الإفلات من العقاب من بين أهداف أخرى؛

٥- *يدعو* جميع الأطراف في اليمن إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦(٢٠١٥) تنفيذاً كاملاً، وهو القرار الذي سيسهم في تحسن حالة حقوق الإنسان ويورد دواعي قلق محددة ويوجه مطالب معينة إلى علي عبد الله صالح وميليشيات الحوثيين للإفراج عن السجناء السياسيين والصحفيين والانخراط في العملية السياسية بطريقة سلمية وديمقراطية شاملة للجميع، مع الحرص على أن تكون المرأة جزءاً من العملية السياسية وعملية صنع السلام، ويدعو السيد صالح وميليشيات الحوثيين على التعامل بجدية مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ويشجع جميع الأطراف على التوصل إلى اتفاق شامل يضع حداً للنزاع؛

٦- *يطالب* جميع أطراف النزاع اليمني بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وتسريح المجندين منهم بالفعل، ويهيب بجميع الأطراف التعاون مع الأمم المتحدة لإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، بمراعاة التوصيات ذات الصلة التي قدمها الأمين العام في تقريره المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح؛

٧- *يكرر تأكيد* تعهدات حكومة اليمن والتزاماتها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد الموجودين على أراضيها والخاضعين لولايتها، ويذكّر، في هذا الصدد، بأن اليمن طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها والمتعلقين باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،

والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، ويتطلع إلى مواصلة الحكومة بذل جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

٨- *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في اليمن، وعن تقديره للدول المانحة والمنظمات العاملة على تحسين الوضع الإنساني، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي إلى خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٦، وأن يفي بتعهداته تجاه نداء الأمم المتحدة الإنساني ذي الصلة؛

٩- *يدعو* جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية السامية والدول الأعضاء، إلى المساعدة في العملية الانتقالية في اليمن، بوسائل منها دعم تعبئة الموارد لمعالجة آثار العنف والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها اليمن، بالتنسيق مع الجهات المانحة الدولية ووفقاً لما تحدده السلطات اليمنية من أولويات؛

١٠- *يطلب* إلى المفوض السامي أن يقدم المساعدة التقنية والمشورة الفنية بشأن مواضيع تشمل مجالي المساءلة والدعم القانوني لتمكين اللجنة الوطنية من إتمام أعمالها الخاصة بالتحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع الأطراف المعنية في اليمن وإنجاز ولايتها، بما يتماشى مع المعايير الدولية، واستكمال تقريرها الشامل بشأن جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان قبل الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، على أن تواصل اللجنة الوطنية والمفوضية السامية جهودهما من أجل تعزيز وتحسين التعاون فيما بينهما؛

١١- *يطلب أيضاً* إلى المفوض السامي أن يخصص خبراء دوليين إضافيين في مجال حقوق الإنسان لمكتب المفوضية السامية في اليمن بهدف مؤازرة اللجنة الوطنية في أعمال التحقيق التي تقوم بها، وأن يساعد في الوقت ذاته في جمع وحفظ المعلومات لإثبات وقائع وملابسات الانتهاكات والتجاوزات المزعومة، ويشجع جميع الأطراف على تيسير نفاذ اللجنة الوطنية والمفوضية السامية إلى تلك المعلومات والتعاون معهما؛

١٢- *يطلب كذلك* إلى المفوض السامي أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورته الرابعة والثلاثين، إحاطة شفوية بالمستجدات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في اليمن، وأن يقدم إليه، في دورته السادسة والثلاثين، تقريراً كتابياً عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وعن تنفيذ المساعدة التقنية وفقاً لما ينص عليه هذا القرار.

الجلسة ٣٩

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

[اعتُمد بدون تصويت]